جامعة دميـــــاط
كلية التربية
قسم أصول التربية

بحث عن
دور مؤسسات التعليم الجامعي في بناء مجتمع المعرفة

إعداد

أ.د / على صالح جوهر
أستاذ أصول التربية المتفرغ
كلية التربية–جامعة دمياط

د/توفيق اسماعيل
مدرس أصول التربية
كلية التربية–جامعة دمياط

شرين حسين محمود الشعراوى

(1441هـ_2020م)

مقدمة:

إن التحولات الجذرية السريعة والمعقدة والشاملة والتي تقوم على قوة الثورة التكنولوجية وعمقها وشموليتها وإنها الثورة التي تتحول فيها المعرفة إلى قوة ويتغير فيها مصدر السلطة من ملكية المواد الخام إلى التمكن من صناعة المعرفة والصناعات المعلوماتية التي تتسم بدرجة عالية من العلم والإبداع.

وتُعد الجامعات من بين أهم المؤسسات المجتمعية، لدورها البارز في إعداد القوى البشرية وقيادة المجتمع فكرياً وثقافياً، كما أنها تُعد منبعاً للنمو المعرفي والأخلاقي، ومصدرًا للحوار والنقاش الموضوعي الهادف، ويتطلب تحقيق ذلك توافر الموارد الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، في ظل مناخ ملائم من الحرية الأكاديمية لتحقيق حرية البحث العلمي وحرية النشر والتوزيع، ونشر نتائج البحوث العلمية، وحريات التعليم والتعلّم، ولا يمكن أن تسود الحرية الأكاديمية دون الالتزام بالقيم التي تسندها وترسي دعائمها، كما أن الحرية الأكاديمية لا تنفصل عن دور الجامعة باعتبارها العقل الناقد وضمير المجتمع[1]

ويُعد الاستثمار في التعليم الجامعي عنصرًا حاسمًا في التنمية حيث تلعب الجامعات دورًا هامًا في تنمية رأس المال البشري والبحوث والابتكار التكنولوجي، فالعالم يعتمد بشكل متزايد على المعرفة والأفكار والمهارات التي يتم إنتاجها في الجامعات، وترجع مسئولية الجامعات إلي[2]:

1) إعداد كوادر مهرة في مجال التكنولوجيا والهندسة والإدارة.
2) توليد المعرفة الجديدة والابتكار في البحوث العلمية بهدف حل المشكلات التنموية.
3) استثمار مهارات أعضاء هيئة التدريس والإداريين للمساهمة في تنمية الموارد البشرية.

وذلك ناتج لتحديد مجتمعات المعرفة على كونها المجتمعات التي توجد وتنشر وتستخدم المعلومات والمعرفة وكذلك المجتمع القائم على الاقتصاد المعرفي وتطبيق وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعرفية.

كما يشهد عالم اليوم استخداماً واسعاً للمعرفة فهي المحرك الأساسي لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والعلمية، مما جعل الاهتمام بتنمية المعرفة لدى المجتمع من أهم الأولويات في استراتيجيات التنمية والتطوير ويعد مجتمع المعرفة أرقى مراحل تطور المجتمعات المعاصرة حيث يتسم ذلك المجتمع بتنميته لمدارك الانسان وزيادة حجم المعرفة واستثمارها بصورة تدفع عجلة التنمية الشاملة نحو التقدم ومن ثم النمو الاقتصادي(3)

وبالتالي تحتل منظومة التعليم الجامعي مكانة متميزة بين مختلف المنظومات التعليمية وذلك لتعاظم أهمية الدور الذي تلعبه في حياة الأفراد والمجتمعات، مع مواكبة مطالب التنمية ومواجهة مستجدات العصر وتحديات المستقبل، مما يفرض على الجامعات تحدياً قوياً للوفاء بمتطلبات المجتمع ومواكبة التغيرات المحيطة وتحقيق الخطوات الرئيسة لمواكبة مجتمع المعرفة وتحقيق متطلبات بناءة.

مشكلة البحث:-

يُعد التعليم الجامعي قوة اجتماعية وله أهميته المؤثرة في المجتمع ، ذلك لان من بين وظائفه النهوض به وارتقاءه وتطويره ، وتزويده بأعداد مؤهله للتعامل مع العصر ومواكبة التطورات التي تحدث بسرعه متباينة في مختلف المجالات المجتمعية ومما لاشك فيه أن هذا بدوره يتطلب إمكانات وموارد مالية وبشرية للجامعات حتى تتمكن من تحقيق الأهداف والغايات المنشودة من إنشائها، إلا أن مؤسسات التعليم الجامعي تعانى قصوراً واضحاً مما يشكل عائقاً أمام التعليم

الجامعي لملاحقة الثورات العلمية أو أن يكون له دور فعال فى تلبية متطلبات مجتمع المعرفة.

واتساقاً مع ذلك تؤكد العديد من الدراسات على اختلاف تخصصاتها واتجاهاتها الفكرية على تردى الوضع التنموي بالجامعات المصرية وعلى سبيل المثال لا الحصر تشير دراسة " **الزنفلى 2010**" إلى ما يعانيه التعليم الجامعي المصري من معوقات داخلية ، وتحديات خارجية ، ومحاولات تطويره المتواضعة التي تجعله لا يستطيع مواكبة التغيرات المحيطة ومواجهة التحديات التي تسود عالم اليوم والمستقبل ، أو أداء مهامه ومسئولياته المناطة به لتحقيق التنمية للمجتمع والمواطن المصري، وعليه ، فقد آن الأوان للسعى الدءُوب نحو إصلاح التعليم الجامعي وتطويره ، لما يمثله ذلك من أولــوية قصــوى في مشروع نهضة المجتمــع المصري التي لا يمــكن القيام بها دون تــوافــر تعــليم جامعي كفء دائم التطور مواكب للتطورات المعرفية ومجتمع المعرفة[4]

وفى الاتجاه ذاته دراسة "**شرف2002**" التي أكدت على أن تطوير منظومة التعليم الجامعي فى مصر تنطلق من رؤية واضحة لطبيعة التحديات والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية فى كافة المجالات العلمية والتقنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، مع دراسة واعية لطبيعة التأثيرات المتزايدة للعولمة وعصر المعرفة ، وثورة الاتصالات ، وما حدث من طفرات تقنية ومعرفية[5].

وفى ضوء ما سبق تواجه مؤسسات التعليم الجامعي على اختلاف توجهاتها تحديات كبيرة تتطلب تطويراً جذرياً لتتمكن من أداء رسالتها فى ظل بناء مجتمع المعرفة ، وتحقيق التميز المعرفي الذى يؤدى إلى تطوير عناصر القوة ، وتحسين الأداء الاقتصادي ، وتعزيز الإسهام فى الحضارة الإنسانية وعلى الجامعات بدورها، أن تكون وسيلة رئيســـــة لتحقيـــق ذلك وبنـــــاء عليه فـــــإن تحقيق هذه المهمة يتطلب من مؤسسات التعليم الجامعي تحقيق قدر كبير من

التوازن بين أنشطـــــــة التعليم والبحث والتطوير، ومن منطلق الحاجة إلى تطوير التعليم الجامعي من أجل مواكبة التغيرات الحادثة والانخراط الإيجابي في العصر الجديد والوفاء بمتطلبات مجتمع المعرفة، تظهر مشكلة البحث فى التســـــــــاؤل الـــرئيس التالى :

مـــا التصور المقترح لدور مؤسسات التعليم الجامعى فى بناء مجتمع المعرفة؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية تتمثل فى التالى:

1. ما متطلبات مجتمع المعرفة(نشأته ، خصائصه ، أسس بنائه)؟
2. ماأهم وظائف التعليم الجامعى فى ضوء متطلبات مجتمع المعرفة؟
3. ما البنية المقترحة لوضع تصور لدور مؤسسات التعليم الجامعى فى بناء مجتمع المعرفة ؟

أهـــداف البحث:-

يتحدد الهدف الرئيس للبحث فى محاولة لوضع تصور لدور مؤسسات التعليم الجامعي في بناء مجتمع المعرفة ، وفى سبيل تحقيق هذا الهدف ، فإن البحث يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

❖ **الهدف الأكاديمى :**

يهدف البحث إلى إعداد إطار نظري حول الكشف عن مفهوم مجتمع المعرفة ونشأته وأهم خصائصه و مؤشرات التوجه نحو مجتمع المعرفة ومدى ارتباط التعليم الجامعى ببناء مجتمع المعرفة.

❖ **الهدف التطبيقي :**

الاستفادة من نتائج البحث النظرية لوضع لوضع تصور لدور مؤسسات التعليم الجامعى فى بناء مجتمع المعرفة، من خلال إعادة توجيه أهداف السياسات والاستراتيجيات بما يواكب التوجهات متطلبات بناء مجتمع المعرفة .

أهمية البحث:-

تنبع أهمية البحث الحالى من حداثة الموضوع حيث تساير الفكرة الرئيسة الفكر العالمى ومتغيرات العصر ، كما تسعى الدراسة الحالية لمحاولة لوضع تصور لدور مؤسسات التعليم الجامعى فى بناء مجتمع المعرفة من خلال توظيف المعرفة والارتقاء بمؤسسات التعليم الجامعى لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة مما يكشف عن أهمية البحث فى المجال التربوى سواء نظرياً أو ميدانياً.

المستفيدون من البحث :

ومن خلال وضع تصور مقترح لدور مؤسسات التعليم الجامعى فى بناء مجتمع المعرفة؟

وفقاً لما يلى:

1. أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
2. القائمين على وضع صياغة للسياسات التعليمية بالجامعات.
3. القائمين على مشروعات تطوير التعليم الجامعى.

منهج البحث :-

يستخدم البحث " المنهج الوصفى" لملاءمته لطبيعة البحث ولأنه لا يقتصر على رصد البيانات وإنما يتضمن تفسير البيانات وتحليلها ورصـــد الظواهر العلمية رصداً دقيقاً بهدف المزيد من التطوير[6].

مصادر البحث و أدواته :-

يعتمد البحث فى جمع المادة النظرية للبحث على دراسة و تحليل الأدبيات العربية والأجنبية فى مجال البحث و خاصة توظيف المعرفة و استثمارها .

مصطلحات البحث:

من الضروري تحديد المصطلحات الخاصة بالبحث الحالي وكذلك عرض المفهوم الإجرائي للبحث:

مجتمع المعرفة

ويعرف بأنه المجتمع الذي يحسن الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة للمعلومات و الاتصالات في معاملاته بحيث يكون قادراً على انشاء وبناء المعلومة والمشاركة في اثراء الرصيد المعرفي العالمي و قادراً أيضاً على تقاسم المعلومة وتوسيع قاعدة المعارف و استثمار المعلومات بهدف اللحاق بدورات المعلومات[7]

كما أن مجتمع المعرفة يتضمن كل ما يتعلق بإنتاج المعرفة وتضمينها سواء من الأفراد أو المنظمات والمجتمعات بأكملها علاوة أن مجتمع المعرفة يهدف إلى أن تكون مؤسسات التعليم الجامعى أكثر أهمية من أى وقت مضى بوصفها الأوساط فى الاقتصادات العالمية القائمة على معرفة وكذلك جزء لا يتجزأ من حرية المعارف والمعلومات والتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها قوة دافعه المجتمع المعرفة[8] .

ويعرفه البحث **الحالي** بأنه المجتمع القائم على البنى العلمية المعرفية واستثمار المعرفة استثمارًا بناء في كافة الاتجاهات العلمية.

دراســــــات ســــابــقـــــة:

من منطلق أن البحث العلمي سلسلة متصلة من جهود الباحثين ، ويستفيد كل باحث من جهود السابقين في مجال بحثه ، ويبدأ من حيث انتهى الآخرون ، لتحقيق التواصـــل في العلم والمعرفة كماً وكيفاً ، ومن خلال الاطلاع على العديد من الدراسات والأدبيات السابقة حول موضوع البحث الحالي و فقًا لما يلى : .

1) دراسة Jadranka (2015)(9)

بعنوان: تطور اقتصاد المعرفة: منظور تاريخي مع تطبيق على حالة أوروبا

استهدفت الدراسة:

1) استكشاف تطور المفهوم الأصلي لمجتمع المعرفة.
2) الكشف عن دور البحث العلمي والابتكار التكنولوجي في النمو الاقتصادي.
3) التعرف على كيفية التحول إلى المفهوم القياسي لاقتصاد المعرفة.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمقارن.

توصيات الدراسة:

1) التأكيد على دور البحث العلمي والابتكار التكنولوجي.
2) التحول الرئيسي ليس بالضرورة في الهيكلية العامة للإنتاج وإنما في نشر ثقافة المعرفة.
3) التأكيد على دور الاقتصادات القائمة على أساس الخدمات والصناعة الإبداعية.

2)دراسة Ibrahim Alnarfrah (2017) [10]

بعنوان مجتمع المعرفة وآثره التنموية المحتملة في روسيا

أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة الحالية:

1) الكشف عن مفهوم اقتصاد المعرفة.
2) التعرف على الاتجاهات الحديثة في الاقتصاديات العالمية.
3) الكشف عن سبل إدارة الربط بين مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمقارن.

توصيات الدراسة:

1) التأكيد على أن مجتمع المعرفة له تأثير قوي على آثار التنمية.
2) التأكيد على أن مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة وجهان لعملة واحدة.
3) التأكيد على أن رأس المال البشري والاجتماعي أكثر أنواع رأس المال أهمية للشركات والمجتمعات.

3)دراسةCarpov Alexandero (2017) [11]

بعنوان التعليم من أجل مجتمع المعرفة: بيئة التعلم والابتكار العلمي

استهدفت الدراسة:

1)الكشف عن دور بيئة التعلم والابتكار العلمي في بناء مجتمع المعرفة.

2) وضع تصور مقترح لقواعد تطوير البيئة التعليمية الابتكارية لبناء مجتمع المعرفة في ظل اقتصاد بحث فعال.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي.

توصيات الدراسة:

1) التأكيد على أن مجتمع المعرفة قائم على بيئة التعلم والابتكار العلمي.
2) التأكيد على أن بيئة التعليم البحثية المعرفية العنصر الأساسي لمجتمع المعرفة.
3) البيئة التعليمية.
4) التأكيد على استخدام التفكير كقوة أساسية لتطوير المجتمع.

4) دراسة Ronenl Lanaklima "2019"[12]

القيادة التربوية في عصر المعرفة "من موقف رسمي إلى تصور تكويني" حالة مجتمعات التعلم [13]:

أهداف الدراسة

استهدفت الدراسة:

1) التعرف على دور القيادات التربوية في مجتمع المعرفة.
2) الوقوف على سمات مجتمع المعرفة.
3) وضع تصور لدور القيادة التحويلية داخل مجتمعات التعلم مجتمع المعرفة.

توصيات الدراسة:

-إعداد القيادات في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.
-التأكيد على مواكبة القيادات التربوية للتطور الحديث.
-تزويد القيادات بخصائص اقتصاد المعرفة.

-إيجاد بيئة آمنة ومشجعة للتطوير والابتكار.
-وضع معايير القياس مدى التطوير وفقاً لمتطلبات مجتمع المعرفة

- **نشأة مجتمع المعرفة**

تعيش البشرية حالياً حقبة التحول من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات الذى يكتسب سماته من سمات تكنولوجيا المعلومات ، ولعل أهمها التركيز على العمل الذهني والذكاء الإنساني، وتصبح المعلومات والمعرفة من الناحية الاقتصادية أهم من عوامل الانتاج الأخرى الطبيعية ورأس المال حيث يزيد الاهتمام بتطبيقات التكنولوجيا وتطوير نظم التعلم والبحث حتى يتغير النسق الاجتماعي ليلائم مجتمع المعرفة والتحول الاساسي من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات العالمي وبالتالي إلى نهاية مرحلة المجتمع الصناعي نتيجة تغيرات كبرى في بنية العلم والتكنولوجيا والاتصالات والتراكم الرأسمالي وظهور المجتمع ما بعد الصناعي والذي تبين أنه مجتمع المعلومات، الذي يقوم على انتاج المعلومات وتداولها ومجتمع المعلومات يأتي بعد مراحل مر فيها التاريخ الإنساني وتميزت كل مرحلة بنوع من أنواع التكنولوجيا يتفق فيها , شهدت الانسانية من قبل تكنولوجيا الزراعة والصناعة ثم تكنولوجيا المعلومات[14]

وفي العموم تطورت المجتمعات على مر العصور وفقًا لما يلي

الثورة الزراعية (مجتمع قطاعي) ← الثورة الصناعية (مجتمع رأسمالي) ← ثورة تكنولوجية (مجتمع بحثي) ← ثورة معرفية (مجتمع النخبة العلمية)

ومن المسلم به أن الانسانية تنتقل عبر عملية معقدة و مركبة صوب صياغة مجتمع عالمي جديد تحت تأثير الثورة الكونية وهذه الثورة الكونية تأتى في التعاقب التاريخي للثورات المتعددة التي شهدتها الإنسانية عقب الثورة الصناعية وكانت البدايات الأولى تتمثل في بزوغ ما أطلق عليه (الثورة العلمية و التكنولوجية والتي جعلت العلم قوة اساسية من قوى الإنتاج تضاف إلى الأرض والموارد الطبيعية).

كما أن من أهم سمات القرن الراهن التغير المتسارع في كل مجالات الحياة وشمل هذا التسارع ثورة عالمية هائلة ظهر بما يسمى " مجتمع المعرفة " ووجدت تلك الثورة اهتماماً عالمياً، ذلك نتيجة لأن المعرفة أهم عنصر في التنمية الاقتصادية وإن قدرة المجتمع على إنتاج المعرفة اختيارها وتحويلها إلى خدمات أو سلع يعد عنصراً هاماً للنمو الاقتصادي المستمر وتحسين نوعية الحياة(15)

ومن خلال العرض السابق بدأت ملامح المجتمعات الصناعية المتقدمة ليس فى بنيتها التحتية فقط ولكن ايضاً فى أسلوب الحياة وأنماط التفكير ونوعية القيم السائدة وبالتالي ظهور مجتمع المعلومات و ذلك على أساس أن من ملامح المجتمع الجديد تقوم أساساً على إنتاج المعلومات وتداولها واستهلاك المعارف الإنسانية و بالتالي في ظل التطورات الكبرة فى مجال المعرفة والاتصال والانتقال من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات ومجتمع المعلومات وتميزت كل مرحلة بنوع من أنواع التكنولوجيا يتفق معها ويمكن بأن سمات مجتمع المعلومات تستمد أساساً من سمات تكنولوجيا المعلومات ذاتها والتي يمكن والتي يمكن إجمالها في (16):

- أن المعلومات غير قابلة للاستهلاك أو التحول لأنها تراكمية وأكثر الوسائل فاعلية لتجميعها وتوزيعها تقوم على أساس المشاركة فى عملية التجميع.
- أن قيمة المعلومات هي استبعاد عدم التأكد وتنمية قدرة الانسانية على اختيار أكثر القرارات فعالية .

خصائص المعرفة

ليست المعرفة ابتكارًا وإنما تنمية رأس المال الفكري تتحقق عند استثمارها الفعلي .

كما أن المكانة المتميزة للمعرفة العلمية في النظام المعرفي جعل الاهتمام بتنمية المعرفة لدى المجتمع من أهم الأولويات في استراتيجيات التنمية والتطوير ويعد مجتمع المعرفة أرقى.

مراحل تطور المجتمعات في الوقت الحاضر ويتسم ذلك المجتمع بتنميته لمدارك الانسان واستثماره للمعرفة وزيادة حجم المعرفة لدى المؤسسات مما يدفع بعجلة التنمية الشاملة نحو التقدم ومن ثم النمو الاقتصادي والاجتماعي من الضروري الاعتماد على الثقافة المعرفية في ظل الثورة المعلوماتية لبناء مجتمع المعرفة. من منطلق المعرفة تمثل سلاح الدول في تقدمها العلمي ونهضتها الاقتصادية وقد عدها الاقتصاديون عنصر الإنتاج الأساسي الذى ينتشر بالمشاركة حيث أن المعرفة ركيزة أساسية في نمو وتطور الاقتصاديات فهي الشكل الأساسي لرأس المال الفكري وتراكم المعرفة هو الدافع إلى تحريك النمو الاقتصادي كما يعد اكتساب المعرفة وسيلة هامة لبناء قدرة الانسان ذلك لأن المعرفة هي العنصر الرئيسي في الانتاج وعليه فإن تكاملاً بين اكتساب المعرفة والقوة الإنتاجية في أي مجتمع (17)

وتختلف المعلومات عن المعرفة من حيث تعرف المعلومات كونها تغير الحالة المعرفية للمتلقي باستخدام البيانات لهدف معرفي وهى مرحلة وسطى بين البيانات التي تتمثل في أرقام ورموز وصيغ لغوية و المعرفة التى تعنى تكامل المعلومات المنظمة واستخدامها فى شيء مفيد ومن هنا ستؤدى ثورة المعلومات إلى تغيرات ثقافية و اجتماعية بالغة العمق و أيضاً تأثيرات كبيرة فى بنية الاقتصاد القومي والعالمي وتمس أنشطة المعلومات جميع القطاعات الاقتصادية فالمعلومات تراكمية وبناء على ذلك فإن اقتصاد المعلومات يقوم أساساً على المعرفة والاتصالات كمنابع للثورة بدلاً من الموارد الطبيعية وقوة العمل التقليدية ويعتمد في مختلف قطاعاته على المعلومات في إنتاج السلع والخدمات كما تزيد فيه قوة العمل للمعلوماتية عن قوة العمل فى بقية القطاعات الاقتصادية حيث ارتباط المعلومات بالتكاليف الاقتصادية و لها قيمة استعمالية وقيمة تبادلية ويرتكز اقتصاد المعلومات على الخصائص المميزة للمعلومات. (18)

لقد كانت المعلومات منذ ربع قرن الخامس من موارد دخل الدول واليوم غدت المورد الثاني , وانقلب الترتيب ليصبح الزراعة – الصناعة – التجارة – السياحة – المواصلات والاتصالات ومن هنا أصبح بالضرورة الأخذ بمنهجية التقدم فى عرف ابن خلدون " هو أن نبدأ حيث انتهى الاخرون " وان نعرف أين انتهى الآخرون ولن نعرف أين انتهى الآخرون إلا إذا جمعنا المعلومات ونظمناها وحللناها من أجل الاستفادة منها وتوظيفها أمثل توظيف وذلك نتيجة للتطورات المتلاحقة في مجال خدمة العلم والمعلومات فقد أضحت الأدوات والمنهجيات المستخدمة في تجهيز وإعداد المعلومات لتغذية احتياجات المستفيدين لا تتناسب مع تلك التطورات و الاحتياجات وضرورة انتهاج منهجيات حديثة فى توثيق المعلومات وتبنى أدوات تكنولوجية متماشية مع منظومة المعلوماتية في مجتمع المعرفة (19)

من هنا لابد من التأكيد على أن المعرفة هي العامل الاقتصادي ولا بد من استثمار المعرفة وتحقيق الصلة المرجعية بين الاقتصاد والمعرفة لتحقيق التنمية الاقتصادية المعرفية فى ظل تحويلات العلاقة لتحقيق التنمية الاقتصادية المعرفية فى ظل تحولات العلاقة بين الجامعات والصناعات والحكومة على مختلف المستويات والتحول من الرأسمال الصناعي إلى الرأس مال المعرفي (20)

وتعد من أهم أهداف الجامعات من خلال تقليل هجرة العقول وتوفير رأس مال لتحقيق التنمية المستدامة ، ويعتبر رأس المال البشرى من أهم عوامل القوة المجتمعية في ظل التطور العلمي والمعرفي والتكنولوجي المحيط بالمجتمع.

إن المعرفة تقى من عدم المساوة والإقصاء ولم تعد المعرفة حكراً على رجال الحكمة أو سرية ومحدودة أن لكل مجتمع أصول معرفة ومن الضروري العمل على ربط أشكال المعرفة التي يملكها بالأشكال المعرفية الجديدة للتطوير وحيازة ونشر المعرفة وقيام فكرة مجتمع المعلومات

على طفرة تكنولوجية مع مراعاة الأبعاد الأخلاقية والسياسية فلا يوجد أي استبعاد لأحد من مجتمعات المعرفة، فالمعرفة منفعة عامة وزيادتها يزيد قدر المجتمع وترفع شأنه [21]

وأكدت التحولات الكونية العميقة وما صاحبها من ثورات معرفية وتكنولوجية أن المعرفة أصبحت المحور الأساسي للتنمية الإنسانية باعتبارها أهم أدوات توسيع خيارات البشر وتنمية قدراتهم وتمكينهم في كافة القطاعات المعرفية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية , ومن هنا كان لابد من تنظيم المجتمعات وإعادة توجيهها إلى التوجه نحو إقامة مجتمع المعرفة[22]

من هنا ليست المعرفة شيئاً جديداً عارضاً في الفكر الإنساني , بل هي قديمة قدم الانسان وحيثما وجد الانسان كانت المعرفة حاضرة وقد تعدد التعريفات للمعرفة ومن بينها "المعرفة بنية اجتماعية تعمل المنظمة على توظيف عناصرها لتحقيق أهدافها "و" رأس مال فكري وقيمة مضافة تتحقق عند استثمارها الفعلي" [23].

وأصبحت المعلومات مورداً أساسياً من الموارد الاقتصادية بل يُعد المورد الاستراتيجي الجديد في الحياة الاقتصادية والمكمل للموارد الطبيعية ، كما تشكل تكنولوجيا المعلومات في العصر الراهن العنصر الأساسي في النمو الاقتصاد ، فمع التطور الهائل للأنظمة المعلوماتية تحولت تكنولوجيا المعلومات إلى أحد أهم جوانب تطور الاقتصاد العالمي [24]

ومن خصائص مجتمع المعرفة أن المجتمع قائم على أن المعرفة هي المورد الرئيس للمهيمنين على مجتمع المعرفة حيث لها ثلاث خصائص رئيسة هي [25].

- المعرفة أكثر فعالية من المال .
- المعرفة متاحه للجميع .

• المعرفة غير قابلة للفشل

وبناء عملية التعليم الجامعي لم يعد تعليم النخبة فقط وانما يكون متاح للجميع ومن هنا ظهر الدور الفعال لجميع المعرفة وضرورة الاهتمام بالرأس المال البشرى

من خلال ما سبق تشهد مؤسسات المعلومات عامة في العصر الراهن حركة جارفة تتمثل في ما تقتنيه من مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية التي تتدفق في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات من خلال وسائل تقنية متنوعة ومن خلال هذه المنظومة من الضروري أن تتطلع مؤسسات المعلومات إلى مستقبل مجتمع المعرفة الذى يتطلب تطوير الاستراتيجية [26].

ومما سبق فإن خصائص مجتمع المعرفة قائمة على المعرفة و المعلومات وفقًا لما يلي:

- في مجتمع المعرفة لم يعد ظهور النماذج الاقتصادية القائمة على توفير رأس المال والعمالة والمواد الخام والطاقة هو الأساس بل أصبح الاستخدام المكشف للمعرفة والمعلومات .
- أكثر الاقتصادات يقدماً هي الأكثر قدرة على توفير لمعرفة .
- الاقتصادات الحديثة لمجتمع المعرفة قائمة على القدرة التنافسية فى يستخدم المعرفة والابتكارات التكنولوجية
- المعرفة كثيرة الثورة والسلطة بعد دمجها وتفعيلها

ومن هنا فإن متجمع المعرفة قائم على قيم الديمقراطية والابتكار ولا يميل إلى التقليد وهذا يتطلب تحديد اهم خصائص مجتمع المعرفة باعتباره قائم على المؤسسات الإبتكارية .

ويمكن إجمال خصائص مجتمع المعرفة[27] :

- التحول من المركزية إلى اللامركزية.
- التحول من النمطية والجماهيرية إلى التنوع والتمايز.
- التحول من العمل العضلي إلى العمل العقلي أو المعرفي.
- التحول من القومية والدولية إلى العالمية.
- التحول من المصنع كمركز ورمز إلى المرافق المعلوماتية.

- **أسس بناء مجتمع المعرفة**

يُبنى مجتمع المعرفة من وجهة نظر اليونسكو على أربعة أُسس رئيسية تشمل كلّ من:

- حرية التعبير عن الرأي
- القدرة على الوصول للمعلومات
- تقبل واحترام التنوع اللغوي والثقافي
- حق الجميع في الحصول على التعليم الجيد، وذلك بهدف تحقيق حالةٍ من التمكين الاجتماعي المحلي الشامل من خلال زيادة القدرة على الوصول إلى المعارف، ومن أجل التمهيد لتحقيق السلام، ولتحقيق التنمية المستدامة، وخاصةً التنمية الاقتصادية، وفتح بابٍ للحوار بين الثقافات المختلفة، وزيادة الإدراك والوعي، وكذلك إتاحة الموارد العلمية المختلفة، وتسهيل عملية التعلم عن بعد، الأمر الذي يسمح للمفكرين بنشر معلوماتهم بسهولة، ويعين الطلاب على الوصول إلى المعلومات التي يرغبون بها. [28]

كما أوردَ تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة أن هناك مجموعةً من الأُسُس التي لابُدّ منها؛ لبناء مجتمع المعرفة، وهي:

(إنشاء نموذج معرفيّ عامّ، بحيث يكون مُنفتحاً، ومُستنيراً، وأصيلاً.)

علاوة على الاهتمام ببناء المقدرة الذاتيّة على البحث، والتطوير التكنولوجيّ في الأنشطة المجتمعيّة جميعها، وتوطين العلم والاهتمام بحُرّيات التعبير، والرأي، وضمانها، حيث إنّ من شأنها أن تؤدّي إلى إنتاج المعرفة، ممّا يعني الإبداع، والتطوير، والابتكار التكنولوجيّ، وما إلى ذلك من أمور .

كما أن الاهتمام بنشر التعليم الراقي بشكل كامل، مع الحرص على التعليم المستمرّ مدى الحياة، وإعطاء الأولويّة للتعليم في مرحلة الطفولة المُبكِّرة، وتحسين جودة التعليم في المراحل جميعها، بالإضافة إلى الاهتمام بتطوير التعليم الجامعي، كما لا بُدّ من تعميم التعليم الأساسيّ بحيث يكون مُتاحاً للجميع، مع زيادة الفترة الخاصّة به إلى عشرة صفوف كحدٍّ أدنى [29]

ويُعد الاهتمام بالتحوّل إلى إنتاج المعرفة بشكلٍ حثيث في البيئة الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، وذلك عن طريق التنويع في الأسواق، والاعتماد على المعرفة الذاتيّة، والقدرات التكنولوجيّة، وتطوير الموارد القابلة للتجدُّد [30]

- **التعليم الجامعي المصري (أهدافه ووظائفه)**

تلعب الجامعات دورًا رئيسًا في خلق ونشر المعرفة، وتعليم القوى العاملة من ذوي المهارات العالية للريادة التكنولوجية والفكرية، وتلبية احتياجات المجتمع، وفي ظل المعرفة وتنامي اقتصاد المعرفة ، فإن الجامعات مسئولة مسئولية مباشرة عن معظم مكونات هذا الاقتصاد، من حيث سرعة الابتكار وتنمية القدرة عليه وتكوين رأس المال البشري القادر علي أداء الدور الفاعل، والكوادر المتمكنة من تكنولوجيات المعلومات[31].

إن التعليم الجامعي لابد أن يحقق التطور الدوري إلى الأمام في كل الاتجاهات، كما أن الحريات والحقوق الجامعية المتاحة هي فضاء للنقاش والتطوير المعرفي والتبادل الثقافي وترسيخ المبادئ الوطنية والعمل على بناء العلاقات العلمية الناجحة.

كما أن تعدد مصادر تمويل الجامعات يتيح للطلاب فرص التعليم والتعلم، وقد ساعدت الزيادة المستمرة في الطلب الاجتماعي على التعليم في خلق حاجة متزايدة إلى تنوع التعليم وتعدد مناهجه حتى يمكن مراعاة الفروق الفردية بين الدارسين وإتاحة الفرص أمامهم في مجالات النمو المعرفي، وتعويدهم على ممارسة الحرية والمشاركة في اتخاذ القرارات المؤثرة في توجيه مستقبلهم ويتحقق ذلك من خلال نظام الساعات الدراسية المعتمدة، ولتطبيق هذا النظام يأتي في مقدمة هذه المتطلبات التكلفة المالية العالية وسبل توافر اعتمادات مالية كافية لتطبيقه، حيث يتطلب التقدم التكنولوجي وبذلك تصبح الجامعات في جوهرها رسالة للتعليم وإنتاج المعرفة ونشرها، وفى نفس الوقت تخدم رسالة الجامعة ومقتضياتها لتكون وسيله للتطوير والتنوير، فالمناهج الجديدة تسعى لتشكيل زيادة في التكلفة المالية لتوفير الكوادر البشرية المدربة، وبرامج تدريبية لتأهيل الكوادر البشرية للتعامل مع هذه الأجهزة مما يمثل عبئًا علي الدارسين وعلي المؤسسات والدولة لتوفير تمويل كاف لهذا النظام [32]

وبالتالي فإن تحديث التعليم الجامعي المستقبلي يستهدف تكوين الكوادر المؤهلة والمعترف بمستوياتها دوليًا، وذلك من خلال الإرساء على قاعدة علمية متينة للتعليم والبحث العلمي بما يتضمن ذلك من خطط للتنمية المستمرة واستحداث تقنيات تعليمية وبحثية وتؤكد على إعمال الفكر وممارسة طرق حل المشكلات وتعليم الطلاب كيف يتعلمون مع المحافظة على الانتماء القومي.

ولذا أصبح العلم بحاجة لإدراك المستقبل وما يستحدث به، ومن ثم أصبحت الجامعة في حاجة إلى أن تستند لهيئة مستقلة وحرة تقوم بعمليات التقويم والاعتماد للجامعة واستحداث أساليب الإدارة لإحداث نقلة نوعية في مخرجات التعليم الجامعي في عصر انتشار العلم والمعرفة والتكنولوجيا، ومن هنا تطورت وظائف التعليم الجامعي لتصبح متوافقة مع متطلبات وتحديات العصر ورؤى

المستقبل وهذا يتطلب توافر مناخ عام يحترم حرية الفرد واستقلاله حتى يمكن وضع رؤية مستقبلية لتصبح في إطار المنافسة العالمية[33].

ومما لاشك فيه أن شأن البحث العلمي شأُن الكثير من النشاطات لابد أن يخضع إلى مثل هذه البحوث التي تكشف عن كفايته ومقدار تحقيقه للأهداف التي وجد من أجلها، إضافة إلى معرفة الاختناقات التي تحد من نشاطه، فكثير من أعضاء هيئة التدريس يرمون بالملائمة عن أسباب تدنى الإنتاجية العلمية لعضو هيئة التدريس على رداءة المناخات التنظيمية بصورة عامة، فهناك تراجعًا ملحوظًا في الإنتاجية العلمية لأعضاء الهيئات التدريسية في مجال التأليف والبحث والترجمة وخدمة المجتمع، وينصب الاهتمام حول التدريس؛ مع أن عضو هيئة التدريس قد أنيطت به مهمات جديدة تجعل من جامعته خليه اجتماعية تربوية علمية حية، وكونها تتألف من عدة عناصر يتعذر أي منها الاستغناء عن الأخر[34].

فلابد أن تهتم الجامعات بنشر البحوث العلمية لتحصل على سمعة متميزة فتكون قادرة علي جذب الطلاب المتميزين وذلك على أن تتعاون مع المؤسسات الإنتاجية في المجتمع بهدف إجراء البحوث المشتركة، على أنه لا يقتصر إجراء البحوث على أعضاء هيئة التدريس .

كما أن الرؤى العلمية لمناهج عصرية مستقبلية تتطلب أن تتفوق الجامعة على آليات العمل الروتيني لرسم مناهج جديدة تتضمن متطلبات المستقبل المتغيرة ومسايرة خريج جامعي مثقف يمتلك مهارات التفكير العلمي والناقد القائم على الاستقلالية والابتكارية.

ومما سبق يتضح أن الجامعات المصرية بالرغم مما تبذله من جهود للارتقاء بمكانة العلم والعلماء إلا أنها ما زالت بيئة غير جاذبة للعقول المتميزة القادرة علي الإبداع والابتكار والجرأة في تنفيذ الأفكار الجديدة، مما دفع الكثيرين منهم إلي ترك بلادهم، لذا هناك حاجة لتحسين هذا المناخ وتطوير الإمكانات العلمية

والسياسات القومية لتشجيع عودة هذه العقول، ومشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[35].

إن فلسفة إشراف الدولة علي التعليم والتي اعتمدت التخطيط المركزي أسلوبًا نتج عنه السيطرة الكاملة علي المعرفة التي يتعين تطبيقها في وظائف محددة أحدث نوعًا من ضعف روح المنافسة بين الجامعات وبعضها علي المستوي الدولي والمحلي، وشح الإمكانات المتاحة للجامعات كمؤسسات ، والتضييق علي نشاطها أدي إلي قصور فعالية هذه المجالات عن تهيئة المناخ المعرفي والمجتمعي اللازمين لإنتاج المعرفة، خلق حاجة للإصلاح في مجالات رئيسة علي رأسها التمويل والمحتوي والأداء فمن الضروري توفير تمويل كاف لتحقيق الكفاءة مع خضوع هذه السياسة للمساءلة[36]

ويعاني التعليم الجامعي من صراع الأدوار والتي أدت إلي ضعف تركيز الجامعة علي تحقيق مستوي تنافسي متقدم بين الجامعات علي الصعيدين، فالجامعات تستوعب أعداداً من الطلاب.

- **التصـــور المقترح لدور المؤسسات الجامعية فى بناء مجتمع المعرفة**

1.أهداف التصور المقترح

يهدف التصور المقترح إلى تقديم تصور علمي يسهم في التحـــول نحـــو مجتمـــع المعرفة وتتمثل الأهداف الفرعية في:

- مساهمة الجامعات في بناء مجتمع المعرفة.
- مواكبة الجامعات للمتطلبات المتسارعة لعصر المعرفة.
- التعاون بين الجامعات المحلية والدولية في المجال البحثي.

2.منطلقات التصور المقترح

- ضرورة التوجه نحو مجتمع المعرفة.
- الاتجاه نحو المرونة واعادة الهيكلة المستمرة لتحقيق وخدمة الأولويات الوطنية.

- دور الجامعات كمؤسسات تعليمية في بناء مجتمع المعرفة كخيار استراتيجي للتوجه إلى عصر المعرفة واقتصاد المعرفة.

3.آليات تنفيذ التصور المقترح

يُعول التصور المقترح على الجامعات المصرية أنها المسئول الرئيس عن بناء ركائز مجتمع المعرفة نتيجة لطبيعة أنشطتها المعرفية ولك من خلال:

- مرحلة بناء البنية التحتية العلمية لمجتمع المعرفة بالجامعات (ماديًا وعلميًا).
- مرحلة بناء الموارد البشرية واستثمار انسانية المعرفة.
- توظيف التقنية الحديثة لخدمة وظائف الجامعة .
- التكامل بين (استراتيجيات وخطط التطوير، التقنية الحديثة، توليد المعرفة ونشرها وتوظيفا وتسويقها).

4.متطلبات تنفيذ التصور المقترح

- تعديل السياسات التعليمية واللوائح والقوانين بصفة مستمرة.
- دعم وتأييد القيادات العليا للتحول نحو مجتمع المعرفة.
- تنويع مصادر تمويل الجامعات بحيث لا تعتمد على مصدر واحد.
- تصميم خطط علمية استشرافية لتلبية الاحتياجات المعرفية.

5.معوقات تطبيق التصور المقترح

- جمود السياسات واللوائح التعليمية الوظيفية.
- نقص المخصصات المالية وضعفها.
- عزوف القطاع الخاص عن عمل شراكة مع الجامعات الحكومية.

6.سبل التغلب على المعوقات

- توفير البيئة المناسبة للجامعات.
- الاهتمام بجودة التعليم بصفة عامة.
- تصميم برامج تقنية للجوانب المعرفية.

7. التوصيـــــــــات

- اعتماد مجتمع المعرفة هدفًا اساسيًا للجامعات المصرية.
- نشر ثقافة مجتمع المعرفة في جميع الجامعات.
- اعتماد المعرفة المنتجة من الجامعة مصدر من مصادر التمويل.
- التركيز على الجودة الشاملة.
- التركيز على نشر وتوظيف المعرفة.
- التوجه نحو محاربة هجرة العقول.
- توفير فرصة الحرية الأكاديمية والبحث العلمي.
- التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني لنشر الثقافة المعرفية.

المراجع

1. Qiwang and Others: Building World-Class Universities Different Approaches To A Shared Goal, Journal Of Higher Education In Africa, Center For International Higher Education, Boston College, USA, V.(25), 2012 , p1.
2. T. Ekundayo And M.O. Adedokun: The Unresolved Issue Of University Autonomy Academic Freedom In Nigerian Universities, Humanity& Social Sciences Journal , USA, V(4),N(1), 2009, p61 .
3. Karin Knorr Centia: Culture in global knowledge societies knowledge cultures and epistemic cultures, Journal Interdisciplining Science Reviews,V(32),361, 2007

4. أحمد محمود الزنفلى : التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي لتلبية متطلبات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الزقازيق، 2010، ص8.
5. .رشا سعد شرف : استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم الجامعي في مصر "دراسة مستقبلية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة حلوان، 2002، ص3.
6. فاطمة عوض صابر ، مرفت على خفاجة :أسس ومبادئ البحث العلمى ، مكتبة الإشعاع الفنية ، الأسكندرية ، 2002، ص87.
7. Dyson, Rebert G.: Strategic development and SWOT Analysis at the University of Warwick, European Journal of Operational Research, Vol.152,2004,PP.631-632
8. محمد عبدالعزيز الربعي : تطوير مناهج اللغة العربية في المملكة العربية السعودية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة (الاحتياجات و الآليات) , المؤتمر

الدولي الخامس للمركز العربي للتعليم و التنمية (مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة) "تجارب و معايير و رؤى" , القاهرة , 2010 , ج1، ص780

9. Jussi valimaa,david itoffman : knowledge societ discourse and .higher education ,v56,2008,springer science+ business
10. Jadranka Svare, Marina Dabic: Evolution of the knowledge Economy: A historical perspective with an application to the case of Europe, 2015, Journal of the knowledge economy, V8, n1,
11. Ibrahim Alnarfrah, Suliman Mouselii: The knowledge society vis–à–vis the knowledge economy and their potential development impacts in Russia, Sppringer Science, Business Media, New York, 2017.
12. Carpov Alexandero: Education for knowledge society: Learning and Scientific Innovation Environment, V8, n3, Journal of Social Studies Education Research, 2017
13. Ronenl Lanaklima: Educational leadership in the knowledge age "from a formal position to a formative perceotion "the case of learning communities, , Journal article, "Proffessional Development in Education, V45, n1, 2019

14. السيد يس : شبكة الحضارة المعرفية من المجتمع الواقعي إى العالم الإفتراضي ,سلسة العلوم الاجتماعية , مكتبة الأسرة , 2009

15. عبدالله بن عواد الحربي : دور الإشراف التربوي في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة في محافظة حفر الباطن , المؤتمر الدولي الأول العلمي الثاني والعشرون (مناهج التعليم في مجتمع المعرفة , كلية التربية جامعة السويس –

الجمعية المصرية للمناهج و التدريس , في الفترة 5-6 سبتمبر 2012) , مج 2 , ص 90

16. السيد يس : الخريطة المعرفية للمجتمع العالمى ، سلسلة العلوم الاجتماعيـــة ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، 2008 ص 55:57

17. فاتن عبد المجيد السعودى فودة : مدخل تحسين الجـــودة المســـتمر " رؤيـــة لتطوير المعرفة التربوية " ، المؤتمر العلمى الثانى عشر (حال المعرفة التربوية المعاصرة : مصر نموذجاً) فى الفترة 2 – 3 نوفمبر 2010 ، كلية التربيـــة ، جامعة طنطا، ص 274

18. صلاح زين الدين : سلسلة العلوم و التكنولوجيـــا (تكنولوجيـــا المعلومـــات و التنمية الطريق إلى مجتمع المعرفة و مواجهة الفجوة التكنولوجية فى مصـــر)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص 23 : 25

19. Philip cooke ,loet leydesdarff: regional devel opment in the knowledge-based economy: theconstruction of advantage,the journal of technology transfer, 2006, v31 lssue1,p5_15

20. حنان الصادق بيزان : هندسيه خدمات مرافق المعلومات فى مجتمع المعرفه , دراسات المعلومات , ع 14 جمعية المكتبات والمعلومات الســـعودية , جامعـــه المجمعه ، 2012 ،ص 26.

22- انظر

-Ted nations educational scientific and cultural anization ,vnsco pubishing , (towards knowledge socienties,2005 p. 17

-كمال نجيب : نظم التربية و التعليم و دورها في إعداد النشء لمجتمع المعرفة في المنطقة العربية , المؤتمر العلمي الثاني و العشرون "مناهج التعليم في مجتمع

المعرفة " , في الفترة من (5-6 سبتمبر 2012) , الدولي الأول , كلية التربية ,جامعة قناة السويس – الجمعية المصرية للمناهج و التدريس ,ص 314.

-Liu, Cui: The tensions of university – city Relation in the knowledge society, V51, n1, Jan 2019, Journal Education and urban society., P120-121

23 . عبد الرحمن الهاشمى ، فائزة العزاوى : المنهج والاقتصاد المعرفـــى ، دار المسيرة ، عمان ، 2007، ص ص 16،23.

24 .Dina G.oblinger: education and information Technologies,2012,game changes p.10

25 . عصام محمدعبيد : التخطيط الإستراتيجى فى مؤسسات المعلومات وفقًـــا للتخطيط فى الأسس والمعايير للرؤية والرسالة فـــى مجتمـــع المعرفـــة ع 4 , 2009 ؛ مجله دراسات المعلومات , جمعية المكتبات ،ص 30.

26 . انظر:

a. Rlos tunnermonn and others of the university the knowledge society,vnescofrom regional scientific committee for latin America,paris,des 2003 ,p1

- أمل كرم خليفة : المعلوماتية ، مكتبة بستان المعرفة ، كفر الـــدوار ، 2014 ، ص 31

27 https://en.unesco.org/themes/building-knowledge-societies

28 انظر:

a. عبدالرحمن عبدالسلام جامل، محمد عبدالرازق إبراهيم :التعليم الالكتروني كآليّة لتحقيق مجتمع المعرفة ، البحرين: جامعة البحرين- مركز التعليم الإلكترونـــي ،2006، ص،ص 10،11.

29 Digital Democracy in Knowledge Society: A Proposed Architecture Based on Cloud and Complementary Technologies CONTRIBUTORS: Turcoane, Ovidiu PUBLICATION: Informatica Economica, Vol. 18, No. 4, 2014

30 ربحي مصطفى عليان مجتمع المعرفة: مفاهيم أساسيّة، قطر- الدوحة: المؤتمر ال23 للاتّحاد العربيّ للمكتبات والمعلومات،2012م، ص 2137.

31 أحمد إسماعيل حجي، حسام عبد الحميد: مرجع سابق، ص18.

32 انظر:

a. علي صالح جوهر: الإصلاح التعليمى والعولمة، المكتبة العصرية، المنصورة، 2003، ص54.

محمد عبد السلام حامد وآخرون: مرجع سابق، ص22 ، 29.

b. حسن شحاته، حامد عمار: مرجع سابق، ص ص 219: 222.

33 مهدى السامرائى: الإنتاجية العلمية لأعضاء الهيئات التدريسية فى جامعة بغداد وسبل الارتقاء بها، المجلة العربية للتربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مج(25)،ع(1)، 2005، ص ص73-74.

34 حسن شحاتة، حامد عمار: نحو تطوير التعليم فى الوطن العربى بين الواقع والمستقبل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص ص 212، 213

35 أحمد اسماعيل حجي، لبني محمود: التعليم العالي الجامعي المقارن حول العالم جامعات المستقبل واستراتيجيات التطوير نحو مجتمع المعرفة ،أبناء وهبة محمد حسان، القاهرة، 2011، ص26.

36 انظر:

a. – علي صالح جوهر، ميادة الباسل: الاستثمار الأمثل في تمويل التعليم، المكتبة العصرية، المنصورة ، 2015، ص50.

b. عبدالرحمن جامل، محمد إبراهيم: التعليم الإلكتروني كآلية لتحقيق مجتمع المعرفة(دراسة تحليلية) ،المؤتمر الدولي الأول لمركز التعليم الالكتروني (التعليم الالكتروني حقبة جديدة في التعليم والثقافة)، مركز التعليم الالكتروني، جامعة البحرين، في الفترة من(17–19)أبريل،2006، ص11.